

صندوق النقد الدولي  
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431  
الولايات المتحدة الأمريكية

بيان صحفي رقم 10/210  
للنشر الفوري  
٢٥ مايو ٢٠١٠

## النمو يزداد قوة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لكن تباطؤ النشاط الائتماني يقف عقبة أمام تحقيق تعافٍ أقوى

تحسنت آفاق الاقتصاد في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مع استئناف التدفقات الرأسمالية الداخلة وتساعد أسعار النفط الخام. لكن الضغوط في القطاعين المصرفي والمالي إلى جانب النشاط الائتماني البطيء يمثلان عبئا معوقا لمسيرة التعافي، حسبما ورد في آخر عدد أصدره صندوق النقد الدولي من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي. وقد قُدِّمَت اليوم طبعة هذا التقرير المعنية بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (MENAP) في مركز دبي المالي العالمي.

وفي تصريح للسيد مسعود أحمد، مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، قال: "شهدت آفاق الاقتصاد في المنطقة تحسنا كبيرا عما كانت عليه في عام ٢٠٠٩. فقد بدأ النمو يكتسب زخما متزايدا في عام ٢٠١٠، تدعمه انتعاشة التدفقات الرأسمالية الداخلة وعودة الاستهلاك المحلي المرتفع". ولكنه أضاف قائلاً: "غير أن هذا المشهد الإيجابي تشوبه بعض الضغوط في النظام المصرفي والتباطؤ في النشاط الائتماني عبر بلدان المنطقة".

### البلدان المصدرة للنفط في طريق الخروج من الأزمة

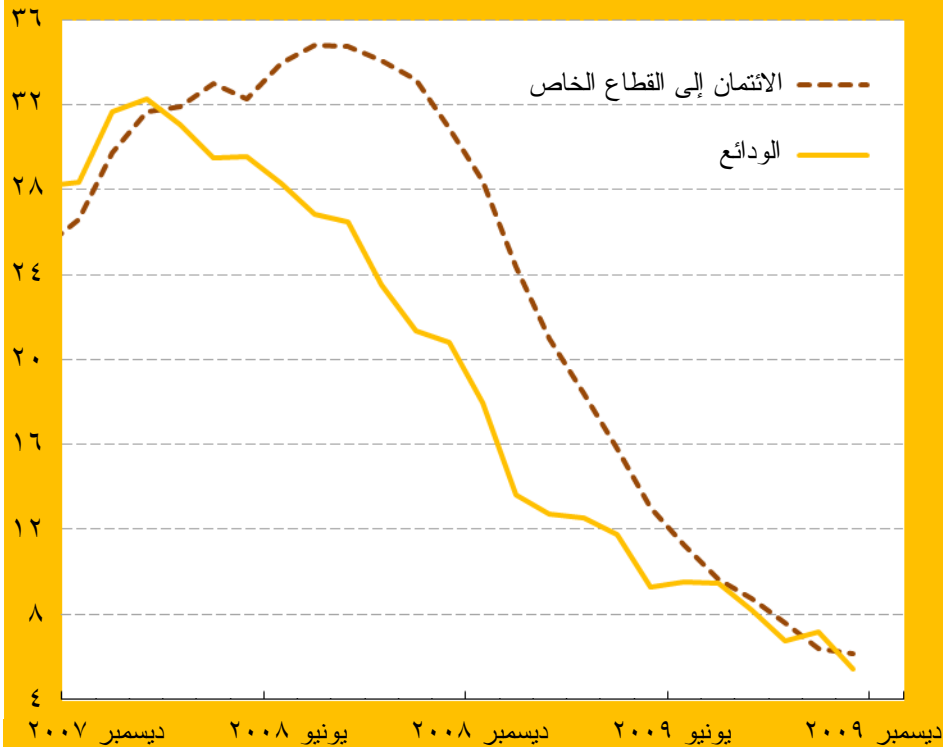
لحق ضرر بالغ في عام ٢٠٠٩ ببلدان MENAP المصدرة للنفط – وهي الجزائر والبحرين وإيران والعراق والكويت وليبيا وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والسودان والإمارات العربية المتحدة واليمن. فقد هبطت فوائض حساباتها الجارية المجمعة إلى ٥٣ مليار دولار في ذلك العام، بعد أن وصلت إلى ٣٦٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٨. وانكمش إجمالي الناتج المحلي النفطي في تلك البلدان بمقدار ٤,٧%، متأثرا بتراجع أسعار النفط. غير أن التدابير التنشيطية واسعة النطاق ساعدت على تخفيف أثر الأزمة، وتمكن النشاط الاقتصادي غير النفطي من التوسع بمقدار ٣,٦% في عام ٢٠٠٩.

ويستشرف التقرير تعافيا قويا في العام القادم، تدعمه زيادة متوقعة في التدفقات الرأسمالية الداخلة وأسعار النفط الخام. ومن المتوقع أن يؤدي ارتفاع أسعار النفط وزيادة الناتج إلى تعزيز فائض الحساب الجاري ليلبلغ ١٤٠ مليار دولار ونمو إجمالي الناتج المحلي النفطي ليصل إلى ٤,٣%. ومن المتوقع أيضا زيادة النشاط في القطاع غير النفطي بمعدل ٤,١%، مرتكزا على التنشيط المالي المستمر في بعض البلدان.

وقال السيد أحمد: "غير أن البلدان المصدرة للنفط في المنطقة لا تزال تواجه تحديات في قطاعاتها المصرفية، حيث يستمر تباطؤ الائتمان المقدم للقطاع الخاص، كما أن الخسائر المرتبطة بالقروض المتعثرة لم يتم إثباتها بعد." وعقب فترة مطولة من النمو المرتفع حتى منتصف ٢٠٠٨، تباطأ النشاط الائتماني في هذه البلدان بمتوسط ٣٠ نقطة مئوية تقريبا مع نهاية عام ٢٠٠٩ (الشكل البياني ١). وسيكون على الحكومات الموازنة بين هدف إعادة تنشيط الائتمان وضرورة تقوية التنظيمات المالية وإحكام الرقابة، لا سيما في البلدان التي تشير الأدلة إلى إفراطها في تحمل المخاطر.

### الشكل البياني ١ - تباطؤ الائتمان

تباطؤ وتيرة نمو الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص بصورة حادة، مما قد يعيق التعافي (بلدان MENAP المصدرة للنفط؛ إجمالي الناتج المحلي مرجح بتعادل القوى الشرائية لأغراض التجميع؛ النمو محسوبا على أساس سنوي مقارن، %)



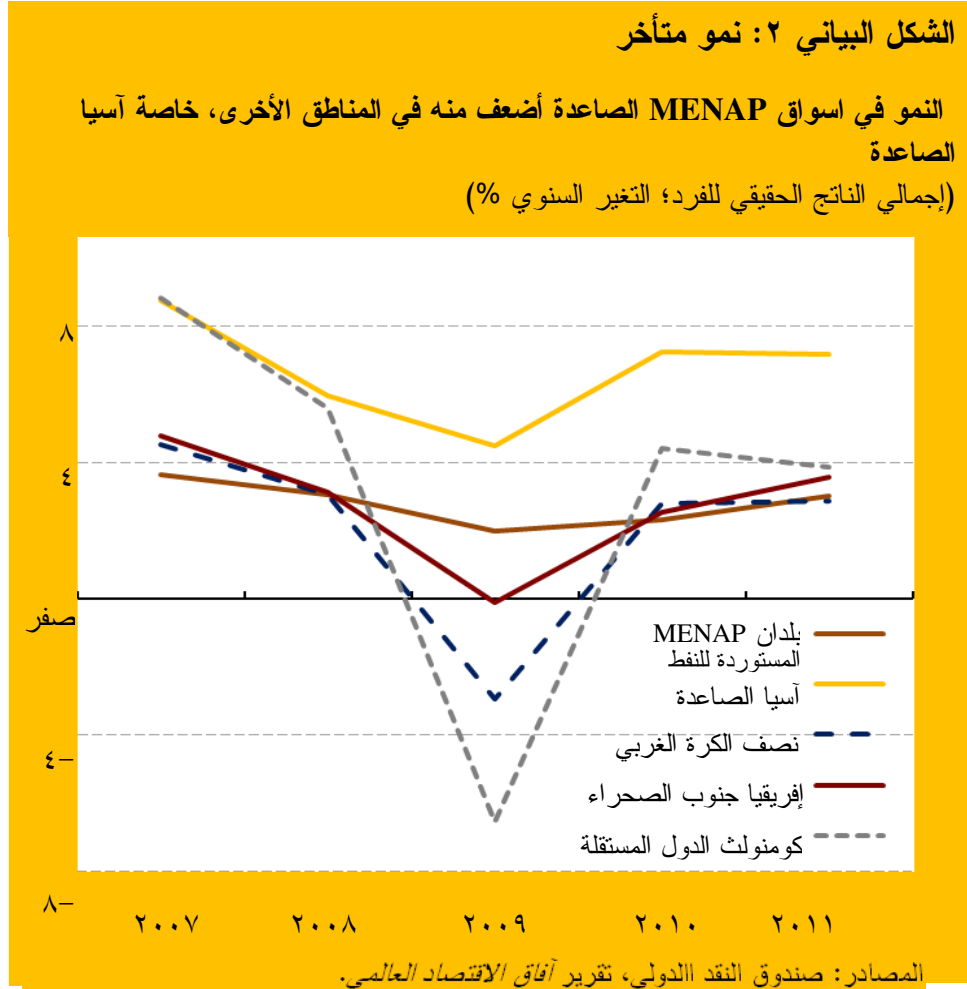
المصادر: السلطات الوطنية؛ وصندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية. ملحوظة: ما عدا إيران والعراق وليبيا بسبب نقص البيانات.

وفي المدى المتوسط، يواجه صناع السياسات ضرورة القيام بموازنة دقيقة أيضا عند سحب الدعم الرسمي المقدم للقطاع المالي – وكذلك عند الإنهاء التدريجي لعملية التنشيط المالي التي يتوقع أن تستمر حتى آخر ٢٠١٠ لكن إيقافها ينبغي أن يتم بمجرد وصول التعافي الاقتصادي إلى وضع قوي. وفي هذا الصدد قال السيد أحمد: " من الأهمية بمكان مواصلة التنشيط الجاري ما دامت الحاجة إليه قائمة لتعزيز الطلب المحلي. لكن هذه التدابير ينبغي إنهاؤها بالتدريج بعد عام ٢٠١٠، تفاديا لمزيد من الضغوط على المالية العامة، وخاصة في البلدان التي بلغت ديونها مستويات مرتفعة بالفعل."

### النمو ينتعش في الأسواق الصاعدة – ولكن ببطء

بالنسبة للأسواق الصاعدة في المنطقة – وهي أفغانستان وجيبوتي ومصر والأردن ولبنان وموريتانيا والمغرب وباكستان وسوريا وتونس – يواصل الاقتصاد تعافيه من التباطؤ الذي حدث في العام الماضي، لكن النمو لا يزال دون المستويات اللازمة لتخفيض البطالة المرتفعة. وقد أمكن موازنة تأثير التباطؤ العالمي في هذه البلدان نظرا لروابطها المالية والاقتصادية المحدودة – إلى جانب الآثار الإيجابية المترتبة على توسع المالية العامة في بلدان MENAP المصدرة للنفط. ونتيجة لذلك، سجل النمو الكلي انخفاضا محدودا وحسب من ٥% في عام ٢٠٠٨ إلى ٣,٨% في عام ٢٠٠٩.

ومع الارتداد الإيجابي في أوضاع التجارة منذ منتصف ٢٠٠٩ وبداية التحسن في أوضاع الاستثمار والائتمان المصرفي، يتوقع أن يسجل النمو زيادة هامشية ليصل إلى ٤,١% في عام ٢٠١٠ و ٤,٨% في ٢٠١١. غير أن معدلات النمو هذه لا تكفي لإنشاء فرص العمل اللازمة لهذه المنطقة التي تتسم بسرعة تزايد القوى العاملة وارتفاع معدل البطالة، كما أنها أقل من المعدلات المسجلة في الأسواق الصاعدة الأخرى (الشكل البياني ٢). ويُلاحظ أيضا استمرار المعدل المنخفض للنمو الائتماني – الذي هبط إلى متوسط مرجح قدره ٢% في العام المنتهي في أكتوبر ٢٠٠٩ بعد أن بلغ حوالي ٢٠% قبل الأزمة – على غرار البلدان الأخرى في المنطقة. وفي نفس الوقت، لا يزال النمو مرتفعا نسبيا في كثير من البلدان، لا سيما بسبب ارتفاع أسعار الأغذية والطاقة.



كذلك يشير التقرير إلى أن معظم بلدان MENAP المستوردة للنفط لم تظهر فيها دلائل حتى الآن على عودة التدفقات الرأسمالية الوفيرة أسوة بالأسواق الصاعدة الأخرى. ويتعرض تحقيق النمو بقيادة الصادرات لعوامل معوقة تتمثل في استمرار ضعف الطلب في أوروبا، وارتفاع أسعار الصرف، والمنافسة من الأسواق الصاعدة الأخرى.

وختاماً قال السيد أحمد إن "أكبر تحد أمام الاقتصادات الصاعدة في الشرق الأوسط هو تحسين قدرتها التنافسية من أجل زيادة النمو وإنشاء فرص العمل التي أصبحت إليها ماسة".

مؤشرات اقتصادية مختارة  
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (MENAP)

توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	متوسط			
٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	-٢٠٠٠ ٢٠٠٥	
<b>نمو إجمالي الناتج الحقيقي</b> (التغير السنوي؛ %)							
٤,٦	٤,٢	٢,٣	٤,٦	٥,٧	٥,٧	٥,٠	<b>منطقة MENAP</b>
٤,٥	٤,٣	١,٥	٤,٤	٥,٦	٥,٤	٥,٣	<b>البلدان المصدرة للنفط</b>
منها:							
مجلس التعاون							
٥,٢	٤,٩	٠,٨	٦,٣	٤,٢	٥,٤	٥,٤	<b>الخليجي</b>
البلدان المستوردة							
٤,٨	٤,١	٣,٨	٥,٠	٥,٩	٦,٣	٤,٤	<b>للنفط</b>
<b>ميزان المالية العامة للحكومة المركزية</b> (% من إجمالي الناتج المحلي)							
١,٠	٠,٣-	٢,٥-	٦,٩	٤,٦	٦,٧	١,٨	<b>منطقة MENAP</b>
٤,٦	٢,٨	٠,٨-	١٣,٨	٩,٧	١٢,٨	٥,٣	<b>البلدان المصدرة للنفط</b>
منها:							
مجلس التعاون							
١٠,٣	٧,٠	٢,١	٢٦,٤	١٧,٠	٢٢,٤	٧,٦	<b>الخليجي</b>
البلدان المستوردة							
٥,٤-	٦,٠-	٥,٥-	٥,٨-	٤,٩-	٤,٧-	٤,٧-	<b>للنفط</b>
<b>ميزان الحساب الجاري</b> (% من إجمالي الناتج المحلي)							
٦,٢	٤,٥	١,٢	١٣,٨	١٤,١	١٧,١	٨,٣	<b>منطقة MENAP</b>
١٠,٠	٧,٨	٣,٤	١٩,٦	١٩,٦	٢٣,٤	١٢,١	<b>البلدان المصدرة للنفط</b>
منها:							
مجلس التعاون							
١٥,٧	١٣,٠	٦,٦	٢٤,١	٢٢,٨	٢٨,٧	١٤,٩	<b>الخليجي</b>
البلدان المستوردة							
٤,٠-	٤,٢-	٤,٥-	٤,٨-	٢,٤-	١,٦-	٥,٤-	<b>للنفط</b>

المصادر: السلطات الوطنية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.